جدول تداول بورصة الكويت على موقع الوطن في شبكة الإنترنت www.alwatan.com.kw يوميا الساعة الواحدة والنصف ظهراً

| الدولة | رمز المؤشر | قيمة المؤشر | التغير | نسبة التغير% |
|---|---|---|---|---|
| السعودية | TASI | 6.588.81 | -52.49 | -0.79 |
| دبي | DFMGI | 1.529.42 | 12.89 | 0.85 |
| أبو ظبي | ADI | 2.462.75 | 5.86 | 0.24 |
| الكويت | KSE | 5.856.05 | -4.33 | -0.07 |
| البحرين | BSEX | 1.116.43 | 1.29 | 0.12 |
| قطر | GNRI | 8.314.33 | 19.30 | 0.23 |
| عُمان | MSM30 | 5.504.14 | 5.63 | 0.10 |

5856.05
مؤشر سوق الأوراق المالية
4.33 -

الدولار مقابل الدينار 281.9 فلساً
اليورو مقابل الدينار 348.43 فلساً
الدولار الكندي 279.11 فلساً
سعر الذهب 1591.25 دولاراً
سعر خام برنت 104.58 دولارات

الأربعاء 28 شعبان 1433هـ الموافق 18 يوليو 2012م
العدد 13138\ 7584 ـ السنة 51

### ألزمهم بتكليف مدقق محاسبي من بين 6 مكاتب معتمدة

# «المركزي» يفحص محفظتي القروض والتمويل لدى البنوك وشركات الاستثمار من يناير 2008

**عينة الفحص لا تقل عن 50% من جميع حالات القروض والتمويل «الاستهلاكي والمقسط»**

**إخطار المركزي بتكليف مدقق الحسابات قبل 31 يوليو الجاري.. والموعد النهائي للتقرير في 31 يناير المقبل**

**فحص البرنامج المطبق لدى البنك أو الشركة للتأكد من صحة احتساب الفوائد على العميل**

**كتب جمال رمضان والأمير يسري:**

أصدر بنك الكويت المركزي تعميماً الى كافة البنوك المحلية وشركات الاستثمار لتكليف أحد مكاتب مدققي الحسابات بإجراء فحص لمحفظتي القروض والتمويل الاستهلاكي والمقسط على ان يكون مكتب التدقيق من بين 6 مكاتب معتمدة من المركزي على ان يتم اخطار المركزي بذلك في موعد غايته 31 يوليو الجاري.

ووفقاً لتعميم المركزي فان التاريخ المتخذ للفحص هو 31 أغسطس المقبل على ان يتم تقديم تقرير الفحص النهائي لـ«المركزي» في موعد غايته 31 يناير 2013.

ووفقاً لنطاق العمل المحدد في التعميم فانه عينة الفحص لا تقل عن 50% من جميع حالات القروض والتمويل الاستهلاكي والمقسط «الاسكانية» الجديدة المقدمة خلال كل شهر اعتباراً من 1 يناير 2008 حتى 31 أغسطس 2012 وذلك لتحديد مدى الالتزام بتعليمات المركزي بشأن أسس وقواعد منح القروض والتمويل الاستهلاكي والمقسط وتعديلاتها ومدى الالتزام بعدم تجاوز قيمة القروض الاستهلاكية والمقسطة الحد الأقصى المقرر وعدم تجاوز الأقساط الشهرية للعميل الحد الأقصى المقرر وعدم تجاوز الحد الأقصى لفترة القرض الاستهلاكي عن 5 سنوات و15 سنة للقرض المقسط وعدم وجود دفعة البالون.

ويستهدف الفحص المحتمل أيضاً مدى الالتزام بآلية الجدولة بحيث تقتصر على حالات التعثر الواضحة التي لا تجدي معها الاجراءات القضائية وألا يترتب عليها تقديم قروض جديدة وألا تزيد فترة السداد عن سنة للقرض الاستهلاكي و3 سنوات للمقسط وكذلك استيفاء الفائدة لدى البنوك وشركات الاستثمار على الرصيد المتناقص للقرض وبسقف لا يزيد على 3% فوق سعر الخصم بالنسبة للحالات الممنوحة بعد 24 مارس 2008 على ان يتم فحص البرنامج المطبق لدى البنك أو الشركة للتأكد من صحة احتساب الفوائد.

ويتضمن الفحص أيضاً وجود ما يؤكد الاستعلام على التزامات المقترض لدى شركة CI– net كما ان الفحص سيعنى بتحديد حالات القروض والتمويل الاستهلاكي والمقسط التي تم الكشف عن وجود مخالفات بشأنها لتعليمات المركزي وتاريخ وقوع المخالفة على ان يشمل ذلك التحقق من سلامة طريقة احتساب الفوائد عليها وتقديم بيانات تفصيلية «جداول» لتلك الحالات مع ايضاح أسباب المخالفة والأثر المالي المترتب على تصويبها مع مراعاة الفصل بين المخالفات التي تم كشفها للحالات المقدمة خلال الفترة من 1 يناير 2008 حتى 31 يوليو 2010 والحالات المقدمة من أول أغسطس 2010 حتى 31 أغسطس 2012 مع ضرورة شمول الفحص لعينة مناسبة من حالات السداد المبكر التي أجراها العملاء على القروض والتمويل الاستهلاكي والمقسط خلال فترة الفحص مع تحديد مدى التزام البنك بالتعليمات الصادرة من المركزي بعدم احتساب أية عمولات أو مصاريف في هذه الحالات.

### نص التعميم

وفيما يلي نص التعميم: «في اطار حرص بنك الكويت المركزي على التحقق من التزام البنوك المحلية وشركات الاستثمار بقواعد واسس منح القروض الاستهلاكية والمقسطة (الاسكانية) وفقا لما تقضي به التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي وتعديلاتها في هذا الخصوص.

فإنه يتعين على مصرفكم/ شركتكم تكليف احد مكاتب تدقيق الحسابات الموضحة في الجدول المرفق، على الا يكون من مدققي حسابات مصرفكم/ شركتكم، واخطار بنك الكويت المركزي بذلك في موعد غايته 2012/7/31، وذلك لإجراء فحص لكل من محفظتي القروض/ التمويل الاستهلاكي والمقسط القائمتين لدى مصرفكم/ شركتكم، وفقا للشروط المرجعية المرفقة، بحيث يكون التاريخ المتخذ اساسا للفحص هو 2012/8/31، ويقدم تقرير الفحص النهائي لبنك الكويت المركزي في موعد اقصاه 2013/1/31.

وفي حالة عدم وجود محفظة للقروض الاستهلاكية والمقسطة لدى جهتكم، فإن الامر يتطلب موافاة بنك الكويت المركزي بشهادة من مدققي حسابات البنك/ الشركة بما يفيد ذلك.

## الهدف من المهمة والتعاقد والمدى الزمني لإنجازها

تهدف المهمة الى التحقق من التزام البنوك وشركات الاستثمار المحلية بتعليمات بنك الكويت المركزي الصادرة بشأن اسس وقواعد منح القروض/ التمويل الاستهلاكي والمقسط، من خلال اسناد المهمة الى احد مكاتب التدقيق الرئيسية.

يكون التعاقد على انجاز المهمة مباشرة بين البنك/ شركة الاستثمار ومكتب التدقيق الذي يقع عليه الاختيار من احد مكاتب تدقيق الحسابات الموضحة في الجدول المرفق، على الا يكون من مدققي حسابات البنك/ الشركة، واخطار بنك الكويت المركزي بذلك في موعد غايته 2012/7/31، وان تكون الشروط المرجعية المحددة للمهمة على النحو المحدد – ودون ادخال اي تعديل عليها – احد عناصر التعاقد، بحيث تعتبر جزءا لا يتجزأ من العقد.

يتعين تقديم تقرير الفحص النهائي للبنك المركزي في موعد اقصاه 2013/1/31.

**مكاتب تدقيق الحسابات التي يسند إليها مهمة الفحص**

| م | المكتب |
|---|---|
| 1 | العيبان والعصيمي وشركاهم – ارنست ويونغ |
| 2 | الفهد والوزان وشركاهم – ديلويت وتوش |
| 3 | صافي المطوع وشركاه – كي بي أم جي |
| 4 | الشطي وشركاه – برايس ووتر هاوس كوبرز |
| 5 | النصف وشركاه ـ BDO |
| 6 | البزيع وشركاه – RSM العالمية |

## مشاركة المركزي

يشارك مع فريق العمل المكلف من مكتب التدقيق لانجاز المهمة في كل بنك او شركة استثمار موظف او اكثر من موظفي قطاع الرقابة ببنك الكويت المركزي – بدون اجر – ويكون له حق مناقشة فريق مكتب التدقيق في برنامج وخطة العمل التي سيتم اتباعها وتقديم المعاونة في انجاز المهمة والمشاركة في فحص حالات العينة وتقييم انظمة واجراءات العمل المتبعة في منح ومتابعة القروض/ التمويل الاستهلاكي والمقسط، وليس له حق التوقيع على تقرير المهمة.

## مكاتب التدقيق المؤهلة

مكاتب التدقيق المؤهلة لانجاز المهمة المشار اليها، هي تلك المكاتب الرئيسية المحددة بالقائمة المرفقة. بحيث تختار البنوك وشركات الاستثمار احد هذه المكاتب لاداء المهمة، على ان لا يكون من مدققي حسابات البنك/ شركة الاستثمار.

## المخرجات الأساسية للمهمة

● يتعين أن يشتمل تقرير الفحص – كحد أدنى – على الآتي:

1– الاجراءات التنفيذية التي اتبعها مراقب الحسابات في انجاز عملية الفحص.

2– تحديد المستندات والسجلات التي تناولها الفحص في ضوء الاهداف المحددة للمهمة.

3– العينات التي شملها الفحص ونسبتها الى اجمالي المحفظة القائمة في التاريخ المتخذ اساسا للفحص (2012/8/31).

4– اجراءات التحقق والتوثيق والتأكد التي استخدمها مراقب الحسابات.

5– خلاصة النتائج التي تم التوصل اليها من الفحص في ضوء الاهداف المحددة للمهمة.

6– الظواهر السلبية التي تتكشف والاجراءات المقترحة لمعالجتها.

7– تقديم بيانات تفصيلية (جداول) للحالات المخالفة التي تم اكتشافها مع ايضاح نوع كل مخالفة واسبابها وتاريخ وقوعها والاثر المالي المترتب على تصويبها، مع تقسيمها الى مخالفات تم كشفها للتمويل الممنوح خلال الفترة من 2008/1/1 حتى 2010/7/31 والتمويل الممنوح خلال الفترة من 2010/8/1 حتى 2012/8/31.

● يقوم مكتب التدقيق الذي يتولى المهمة بتوجيه نسخة من التقرير النهائي مباشرة الى بنك الكويت المركزي، بعد مناقشته مع البنك/ شركة الاستثمار المعنية.

## أهداف الفحص

1 تحديد مدى الالتزام بتعليمات المركزي بشأن اسس وقواعد المنح.

2 تحديد مدى الالتزام بعد تجاوز الحد الاقصى المقرر وعدم تجاوز الحد الاقصى لقسط العميل الشهري.

3 عدم تجاوز الحد الاقصى لفترة القرض الاستهلاكي عن 5 سنوات والمقسط عن 15 سنة.

4 عدم وجود دفعة البالون.

5 مدى الالتزام بآلية الجدولة بحيث تقتصر على حالات التعثر الواضحة.

6 استيفاء البنوك وشركات الاستثمار على الرصيد المتناقص للقرض وبسقف لا يزيد على 3% فوق سعر الخصم بعد 24 مارس 2008.

7 وجود ما يؤكد الاستعلام عن التزامات المقترض لدى شركة Ci-Net.

8 تحديد المخالفات وتاريخ وقوعها والتحقق من سلامة احتساب الفوائد.

9 ايضاح عينة مناسبة لحالات السداد المبكر مع تحديد مدى التزام البنك بعدم احتساب اية عمولات او مصاريف لهذه الحالات.

## معايير ومتطلبات الفحص.. نطاق العمل

1 فحص محفظة القروض/ التمويل الاستهلاكي والمقسط القائمة في 2012/8/31 لدى البنك/ شركة الاستثمار، ويراعى لدى تحديد عينة الفحص ان تشمل نسبة لا تقل عن 50% من جميع حالات القروض/ التمويل الاستهلاكي والمقسط (الاسكانية) الجديدة المقدمة خلال كل شهر اعتبارا من 2008/1/1 حتى 2012/8/31.

2 تحديد مدى الالتزام بتعليمات بنك الكويت المركزي بشأن أسس وقواعد منح القروض/ التمويل الاستهلاكي والمقسط وتعديلاتها وكذلك مدى الالتزام بالتعميم الصادر في 2010/4/1 في هذا الخصوص، وبصفة خاصة من حيث:

أ– عدم تجاوز قيمة القروض الاستهلاكية او المقسطة المقدمة للعميل الحد الاقصى المقرر.

ب– عدم تجاوز الاقساط الشهرية للقروض الاستهلاكية والمقسطة المقدمة للعميل للحدود القصوى المقررة وفقا للتعليمات السارية وقت المنح.

ج– عدم تجاوز الحد الاقصى لفترة القرض الاستهلاكي عن (5) سنوات، و(15) سنة للقرض المقسط.

د– عدم وجود دفعة البالون.

هـ– مدى الالتزام بما تضمنته التعليمات المشار اليها بشأن حالات الجدولة لهذه النوعية من القروض (من حيث ان تقتصر الجدولة فقط على حالات التعثر الواضحة التي قد لا تجدي معها الاجراءات القضائية، وان لا يترتب على عملية الجدولة تقديم اي قروض جديدة للعميل، والا تزيد فترة السداد وفقا للجدولة عن سنة للقرض الاستهلاكي و3 سنوات للقرض المقسط وذلك بخلاف فترة الاسترداد المحددة اساسا للقروض).

و– استيفاء الفائدة (لدى البنوك وشركات الاستثمار التقليدية) علي لارصيد المتناقص للقروض وبسقف لا يزيد عن (3%) فوق سعر الخصم بالنسبة للحالات الممنوحة بعد 2008/3/24. (وبفحص البرنامج المطبق لدى البنك/ الشركة للتأكد من صحة احتساب الفوائد).

ز– وجود ما يؤكد الاستعلام عن التزامات المقترض لدى شركة Ci–Net.

ح– الالتزام بكافة الشروط المقررة/ التمويل الاستهلاكي والمقسط والتحقق من استخدامها في الغرض المقدم من اجله، وان لا يتم استخدامها لسداد قروض/ تمويل قائم على العميل عند المنح للبنوك الاخرى، وفقا لما يقضي به التعميم الصادر للبنوك وشركات الاستثمار بتاريخ 2010/4/1.

3 تحديد حالات القروض/ التمويل الاستهلاكي والمقسط التي تم الكشف عن وجود مخالفات بشأنها لتعليمات البنك المركزي في هذا الخصوص، وتاريخ وقوع المخالفة ويشمل ذلك التحقق من سلامة طريقة احتساب الفوائد عليها، وتقديم بيانات تفصيلية (جداول) لتلك الحالات مع ايضاح اسباب المخالفة والاثر المالي المترتب على تصويبها. مع مراعاة الفصل بين المخالفات التي تم كشفها للحالات المقدمة خلال الفترة من 2008/1/1 حتى 2010/7/31 والحالات المقدمة خلال الفترة من 2010/8/1 حتى 2012/8/31.

4 ان يشتمل نطاق العمل فحص وتقييم انظمة الرقابة الداخلية المتبعة في البنك او شركة الاستثمار فيما يتعلق بمنح ومتابعة القروض/ التمويل الاستهلاكي والمقسط ومدى كافة تلك الانظمة ووجود الآليات الفعالة للاكتشاف الفوري لاية تجاوزات في حينه.

5 ضرورة شمول الفحص لعينة مناسبة من حالات السداد المبكر التي اجراها العملاء على القروض/ التمويل الاستهلاكي والمقسط خلال الفترة من 2008/1/1 وحتى 2012/8/31 مع تحديد مدى التزام او الشركة بالتعليمات الصادرة عن البنك المركزي بعدم احتساب اية عمولات او مصاريف في هذه الحالات.

### استمعت لمطالبهم بايجاد دور أساسي في الإجراءات والتنفيذ

# «أسواق المال» للوسطاء: صيغوا رؤيتكم بشأن «الاستحواذات» في كتاب رسمي بأسرع وقت

### الاجتماع تطرق لمطالب الوسطاء بشأن تقنين مسؤولياتهم تجاه مكافحة غسل الأموال لأنهم المحطة الثالثة بعد البنوك والمقاصة

**كتب الأمير يسري وجمال رمضان:**

عقدت هيئة أسواق المال اجتماعاً أمس مع اللجنة الخماسية لشركات الوساطة المالية لمناقشة مطالب الوسطاء بضرورة تعديل الآلية المقررة مع الاستحواذات بما يسمح للوسطاء من لعب دور حقيقي وفاعل ضمن اطار الاستحواذات.

ووفقاً لمصادر متابعة فإن الهيئة استمعت جيدا لوجهة نظر الوسطاء التي ركزت على سرد أمثلة ونماذج في أسواق المال الاقليمية والعالمية التي تؤكد الدور الفاعل للوسطاء في اجراءات الاستحواذ.

وأشار الوسطاء الى ان الآلية المطبقة حالياً تحرمهم من أي دور في عمليات الاستحواذ وهو أمر يبدو غير منطقي «وفق تقديرهم» على أساس أنهم الحلقة التي تمر عليها التداولات سواء كانت اعتيادية أو استثنائية على غرار الاستحواذ.

وعليه طلبت هيئة أسواق المال من الوسطاء صياغة رؤيتهم في كتاب رسمي على ان يتم تسليمه للهيئة بأسرع وقت ممكن لاتخاذ ما يلزم بشأنه حيث أشارت المصادر الى ان الهيئة لم تبد ممانعة من ايجاد دور للوسطاء في اجراءات الاستحواذ سواء بما يخص القائمة حالياً «ان سمح الوقت والاجراء» أو تلك التي تجرى مستقبلاً شرط تعجيل اللوائح المقررة.

ووفقا للمصادر فإن الاستحواذ على بنك بوبيان كان مثالاً تم طرحه أثناء الاجتماع لتوضيح أهمية دور الوسيط فيه على أساس ان قاعدة مساهمي بوبيان متسعة كونه «اكتتاب عام» وهو ما يعني ان هذه القاعدة تزيد على 20 أو 25 ألف مساهم بما يجعل تعاملهم مع الشركة الكويتية للمقاصة منفردة أمرا صعبا ومرهقا في الوقت الذي يعد فيه مساهمو البنك عملاء بالفعل لـ14 شركة وساطة بما يجعل التعامل من خلالهم أقل وطأة وأسهل اجرائياً.

● الوسطاء سيكون لهم دور في الاستحواذات (تصوير: أحمد أبوعطية)

### غسيل الأموال

في شأن آخر أفادت المصادر ان شركات الوساطة المالية طرحت على هيئة أسواق المال الاجراءات المنظمة لعمليات مكافحة غسل الأموال حيث تمت الاشارة الى ان شركة الوساطة تعتبر المحطة الثالثة لعمليات التداول بعد البنوك والمقاصة اضافة الى ان الوسطاء لا يتعاملون بالكاش بشكل مباشر وهو الأمر الذي يطلب اعادة النظر بشأن المسؤوليات القانونية الملقاة على عاتق الوسطاء في هذا الصدد.

وطلبت الهيئة من الوسطاء اعداد رؤيتهم القانونية في هذا الخصوص على ان يتم رفعها في أقرب وقت ممكن لتأخذ طريقها الى البحث والمراجعة القانونية.

### لإنشاء مجمع تجاري وسكني في منطقة الرفاع

## «مينا العقارية» توقع مذكرة تفاهم أولية مع «عقاري» البحرينية

أعلن سوق الكويت للأوراق المالية بأن شركة مينا العقارية أفادته بأنها قد وقعت أخيرا مذكرة تفاهم اولية مع شركة عقاري العقارية (شركة مساهمة بحرينية) لتطوير ارض مملوكة لها بمنطقة الرفاع الشرقي في مملكة البحرين على مساحة 8.487 م2.

وبناء عليه سوف تقوم شركة عقاري العقارية بالمساهمة في تمويل عملية تطوير الارض الى مجمع تجاري وسكني، وسيتم لاحقا بعد الحصول على الترخيص النهائي للمشروع تحديد مساهمة كل طرف ورأسمال شركة المشروع التي سوف يتم تأسيسها لهذا الغرض.

وأشارت الشركة الى ان التقديرات الاولى لعملية التطوير 2.500.000 دينار بحريني اي ما يعادل 1.859.232 دينارا كويتيا، ولن يتم تحقيق اي ارباح او زيادة في قيمة الاصول لحين الانتهاء من تقييم ارض المشروع بعد الترخيص والذي سيحدد القيمة النهائية مع توضيح كلفة التطوير من ثم تأسيس الشركة.

## «تحصيلات» تربح 410 آلاف دينار في النصف الأول

أعلنت شركة تصنيف وتحصيل الاموال (تحصيلات) على موقع البورصة بأن مجلس ادارتها اعتمد البيانات المالية للفترة المنتهية في 30 يونيو 2012 بأرباح بلغت نحو 410.2 آلاف دينار بربحية 2.49 فلس للسهم عن فترة النصف الأول من العام الجاري مقارنة بخسائر بلغت نحو 111.6 الف دينار للفترة نفسها من العام الماضي لتبلغ خسارة السهم 0.68 فلس للسهم.